بسم الله الرحمن الرحيم

علم العقايد: أصول العقيدة

خلاصة الدرس الرابع والتسعون

عصمة الأئمة عليهم السلام

ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv

عصمة الأئمة عليهم السلام

أن قوام الإمامة وفاعليتها إنما يكونان بطاعة الأمة للإمام وانصياعها له، في تدبير أمره، وإدارة شؤونه، وتطبيق أحكام الإسلام وإقامة حدوده فيها، وحفظ حوزتها والدفاع عنه... إلى غير ذلك من شؤون الحكم والدولة.

إلا أن من البديهيات أن طاعة الإمام إنما تكون في الحق، وفيما يرضي الله تعالى، إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

فإذا لم يكن الإمام معصوم، أو كان معصوماً إلا أن الأمة لم تعترف بعصمته ولم يتركز ذلك في نفوسه، بل كان الإمام عندها كأحده، معرضاً للخطأ في حكم الله تعالى وتطبيقه وللاندفاعات العاطفية، فمن الطبيعي أن لا يلزمهم اتباعه مع ظهور خطئه لهم في الحكم الشرعي أو في تطبيقه.

وحينئذٍ لا تضمن طاعته من قبل أهل الدين والتقوى من الإمة، فضلاً عن غيرهم، لوضوح أنه قد يختلف بعضهم مع الإمام في تحديد الحكم الشرعي، أو في تشخيص مقتضى المصلحة التي يجب العمل عليه، أو في سلامة الدواعي التي يتخذ المواقف من أجلها.

بل حتى مع احتمال خطئه لا يجب متابعته إلا في حق من يجب عليه تقليده، دون غيره ممن هو مجتهد مثله، فضلاً عما إذا لم يكن الإمام مجتهد، كما حصل في الواقع الإسلامي.

وإذا فتحت الباب للتخلف عن طاعة الحاكم سهل إستغلال المنحرفين والمصلحيين لذلك، باختلاق الأعذار والمبررات للتخلف عن طاعته وزرع الأشواك في طريقه. وبذلك تفقد الإمامة أهميتها وفاعليتها في حفظ دولة الإسلام وكيانه ورعاية حدوده وأحكامه.

ولنا في الواقع الإسلامي أعظم العبر، إذ لا ريب في أن أميرالمؤمنين عليه السلام قد بلغ القمَّة في العلم والعدل، ولكن حيث لم يبتن تولّيه الخلافة على النص والعصمة بنظر كثير من الأمة، فقد تعرض عليه السلام نتيجة اجتهاد بعض رعيته والمحيطين به، واختلافهم معه في الرأي، لأزمات ومشاكل أضعفت موقفه.

وهو صلوات الله عليه وإن استطاع احتواء بعض تلك الأزمات، والخروج منها بسلام، مثل ضغط بعض أصحابه عليه في تولية أبي موسى الأشعري للكوفة لتخيلهم أمانته وكفاءته.

وطلب بعضهم منه أن يسبي أهل البصرة بعد حرب الجمل، بدعوى: أنه كيف يحل لنا قتلهم ولا يحل لنا إسترقاقهم؟!

وتردد بعض أصحابه في المشاركة في حرب صفين؛ لاستعظامه سفك دماء المسلمين، حتى أقنع بعضهم كأبي زبيب، ورضي من بعضهم أن يخرج معه من دون أن يقاتل حتى يتضح له الباغي، كعبيدة السلماني وجماعته، واستجاب لطلب بعضهم أن يوليه قتال الكفار في المشرق بدلاً من قتال المسلمين، كربيع بن خيثم وجماعته ... إلى غير ذلك.

إلا أنه عليه السلام عجز عن احتواء بعضه، كإكراههم إياه على قبول التحكيم الذي حال بينه وبين أن يجني ثمرة تلك الحرب الضروس، وما لاح في الأفق بسببها من نصر محقق، والذي هدّ من معنويات جيشه، وفرّق كلمة أصحابه، وكان من نتائجه انفجار فتنة الخوارج.

وما سبَّبته من تداعيات ومضاعفات. وانتهى الأمر أخيراً إلى القضاء على مشروع أميرالمؤمنين عليه السلام، ونجاح معاوية في مشروعه الإجرامي، واستمرار دولة الجور إلى يومنا هذا.

وإذا كان الموقف هكذا مع أميرالمؤمنين عليه السلام فهو مع غيره . ممَّن لا ريب في عدم عصمته، أو في جهله، أو في إجرامه . أشد.

وليس ما حدث في أمر عثمان من فتح باب الفتنة وظهور الانشقاق في الكيان الإسلامي، إلا نتيجة طبيعية لعدم عصمة الحاكم واختلاف الأمة معه في الاجتهاد ووجهة النظر.

ومن ثمَّ كان وجوب طاعة الإمام غير المعصوم مراعى بالتزامه بالحق وجريه على حكم الله تعالى أمراً غير عملي، ولا قابل للتطبيق، ليمكن تشريعه من أجل الحفاظ على كيان الإسلام وقيام دولته به.

وانتهى الأمر إلى أن صارت طاعة الحاكم لا تؤخذ من الناس على أنها واجب ديني مقرّب إلى الله عزوجل، وفي حدود مصلحة الإسلام، بل تؤخذ . غالباً . بالترغيب والترهيب والاستعانة بفقهاء السلطان، وصارت وسيلة يستغلها الحكام لتثبيت سلطانهم، وقضاء مآربهم.

مما يؤدي إلى تشويه صورة الدين، وحدوث ردود الفعل ضده، وانجفال الناس عنه، كما حصل فعلاً.

وهذا هو الذي حدا ببعض الناس . على اختلاف دواعيهم . إلى طلب تقييد سلطة الحاكم بالدستور، وجعل المشرف على تطبيقه هيئة تنتخب من قبل الأمة، وهو ما يسمى بالشورى.

لكن سبق منَّا عند الحديث عن الشورى ما يتضح به عدم جدوى ذلك في حفظ الدين وأحكامه.

مضافاً إلى أمرين:

الأول: أن مشكلة اختلاف الاجتهادات ووجهات النظر ما زالت قائمة، إذ لا يحتمل عصمة نظام الشورى.

الثاني: أن ذلك خروج عن واقع الإمامة المجعول شرعاً، فإن الإمام إنما جعل إماماً ليحكم الأمة ويطاع . كما يظهر بأدنى ملاحظة لأدلتها . وبذلك تفقد الشورى شرعيتها الدينية وقدسيتها في نفوس الأمة.

والحاصل: أن أمر الإمامة ينحصر بوجوه ثلاثة لا رابع له.

١. وجوب الطاعة على الإطلاق لغير المعصوم.

٢. وجوب طاعة غير المعصوم، مراعىً بجريه على طبق الميزان الشرعي، وعدم خروجه عنه.

٣. وجوب الطاعة بوجه مطلق للمعصوم.

ولا ريب في بطلان الأول. وقد ظهر من حديثنا هذا بطلان الثاني. فيتعين الثالث، وهو ما يصرُّ عليه الإمامية ويستوضحونه.

ويبقى للإمام المعصوم الحرية المطلقة في اختيار الموقف المناسب وفي تنفيذه، وعندها تنعم الأمة بخيرات التسديد الإلهي لها، تبعاً لتسديده تعالى لإمامها المعصوم وقائدها الذي اختاره لها و﴿الحَمدُ للهِ الَّذي هَدانا لِهَذا وما كُنَّا لِنَهتَديَ لَولا أن هَدانا الله﴾

ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv

لمشاهدة الدروس يمكنكم مراجعة الموقع الالكتروني:

حوزة الإمام الصادق عليه السلام الافتراضيةلتعليم الدروس الحوزوية (imamsadiq.tv)

ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv

ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv